الفصل الثالث

موقف الحركات الاسلامية من المفاهيم السياسية المعاصرة

تعاملت الحركات الاسلامية مع كثير من المفاهيم السياسية التي وردت من خلال اهدافها المعلنة وانظمتها الداخلية والتي عدت الاساس لنشوء تلك الحركات ، وبالرغم من أن قسما من هذه المفاهيم السياسية ولدت مع ولادة الدولة الاسلامية الاولى ، الا أن الآخر عدّ جديدا بالنسبة للحركات الاسلامية . وسنتناول مجموعة من اهم المفاهيم السياسية المعاصرة.

أولاً.السلطة:

تعد السلطة ركنا مهما من اركان الدولة ، وهي تتولى ادارة الدولة الداخلية والخارجية ، وتكون مسؤولة امام الجماعات الاخرى عن كافة الشؤون التي تتعلق بالاقليم والشعب . [1]وتعد السلطة ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية ، فهي تأخذ على عاتقها مسؤولية سلطة الدولة في توفير الامن للجماعة السياسية التي تهيمن عليها بما تضمنه لها من استتباب للنظام وتنسيق العلاقات الاجتماعية ، ولذلك تتمثل سلطة الحكومة في وجود حكام يصدرون اوامر ونواهي باسم الدولة. [2]

وهناك من يعرف السلطة بالقدرة على فرض ارادة ما على ارادة اخرى وتمثل الدولة السلطة التي تعلو على سلطة أي جماعة اخرى في المجتمع. [3]

واحتلت مسألة السلطة السياسية العناية الاولى لدى مفكري الاصلاح ، حينما اعاد هؤلاء مسألة "التأخر" الذي اصاب المسلمين إلى النظام السياسي . وحصر المصلحون المسلمون معالجة قضية السلطة في الشكل القانوني والتنظيمي للدولة ، واختزلوا المشاكل إلى مشكلة تحويل السلطة من (الاستبداد) إلى (النظام الدستوري). [4]

---

(1)ثروت بدوي : النظم السياسية ، ج1 ، دار النهضة العربية (القاهرة ، 1964) ، ص ص 30-31.

(2)احسان حميد المفرجي وآخرون : النظرية العامة في القانون الدستوري (د . م ، 1990) ، ص49.

(3)رضوان السيد : الامة والجماعة والسلطة – دراسة في الفكر السياسي العربي الاسلامي ، ط2 ، دار الفكر (بيروت ، 1987) ، ص13.

(4)شرف الدين : المصدر السابق ، ص60.

كانت السلطة محط انظار الحركات الاسلامية بمختلف فصائلها لتحقيق الدولة الاسلامية ، وكانت الحكومة الاسلامية تعني في اغلب الاحيان الدولة الاسلامية ، والتي تمثل العضو المركزي في النظام الاسلامي ، والحكومة الاسلامية مسؤولة ادبيا وسياسيا عن وحدة الجماعة اذ لا يجب أن تنزل الحكومة عند رغبات الجماعة وآرائها. (1)

يؤكد التيار السياسي الديني بكل فصائله المختلفة دوما على ضرورة اقامة الحكومة الاسلامية ، وهو اتهام صريح بان الحكومات القائمة غير اسلامية ، كما أنه دعوة غير مباشرة واضحة إلى قلب انظمة الحكم لهذه الغاية. (2)

ويمكن القول إن الدولة الاسلامية تشكل هدفا استراتيجيا عند معظم الحركات الاسلامية ، حيث اصبح مضمون "الحاكمية لله" في التصور الاسلامي للحكم هو اساس السلطة في هذه الدولة الدينية ، وذلك من اجل تأسيس مجتمع اسلامي يرفض كل سلطة غير سلطة الله ، ولا يخضع لغير حكم الله. (3)

وكانت المنعطفات السياسية التي تعرضت لها الامة الاسلامية لا سيما الغاء الخلافة العثمانية عام 1924 واقامة الدولة على أسس مناهضة للشريعة الاسلامية ، وتجزئة العالم الاسلامي ، وسقوطه عسكريا وسياسيا واجتماعيا بايدي الدول الاستعمارية الغربية حافزا رئيسيا وراء دعوات الحركات الاسلامية لتحرير الاوطان واقامة حكم اسلامي ، لذا فقد اصبحت مسالة السلطة في مقدمة عناية هذه الحركات. (4)

اتخذت كل واحدة من هذه الحركات الاسلامية موقفها من السلطة ، فجماعة الاخوان المسلمين اكدت عن طريق مؤسسها الشيخ حسن البنا على ضرورة الخروج من حالة الانحطاط ومن الربط العلمي بين احكام الدين ومؤسسات الدولة ، مؤكدة أن ذلك يقتضي بالضرورة سلطة اسلامية . (5)وفي الوقت نفسه قدم البنا نفسه كحركة سياسية تهدف إلى اكتساب السلطة ولكن ليس بالمعنى الصريح ، بل اكد اكثر من مرة انه لن يسعى إلى السلطة ، وانما السلطة هي التي

(1)الموصللي : المصدر السابق ، ص275.

(2)محمد سعيد العشماوي : "التطرف الديني وآثاره السلبية" ، مجلة المنار ، (القاهرة) العدد 36 ، ك1 1987 ، ص125.

(3)المديني : المسألة القومية ، ص106.

(4)مصطفى الطحان : تحديات سياسية تواجه الحركة الاسلامية ، تقديم محمد عمارة ، ط2 ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، (القاهرة ، د . ت) ، ص85.

(5)جدعان : المصدر السابق ، ص352.

تسعى اليه قائلا "فنحن لا نسعى للحكم ، ولكن هو الذي سيسعى الينا فيما نعتقد ، وحينئذ نفكر في تحديد موقفنا منه ... انقبله ام نرفضه . [1]"وقد اشار البنا إلى أن الهدف الرابع لجماعة الاخوان المسلمين يكمن في تشكيل الحكومة الاسلامية. [2]

وقد كان الاخوان المسلمون يستهدفون السلطة بمفهومها السياسي وقد خططوا لنشاطهم بحيث لا يواجهون جبهات قوية ، وفي الوقت نفسه فانهم لم يعلنوا عن اهدافهم الحقيقية. [3]

وعلى الرغم من تأكيدات البنا فان الاخوان المسلمين لم يفصحوا عن رغبتهم في السلطة منذ النشأة الاولى ، حينما كانوا لا يملكون القوة الكافية التي تدفع بهم إلى السعي من اجل الاستيلاء على السلطة ، ومن هنا فقد وقفوا عند مطالبة الحكومة بالعمل في سبيل الله ، بل عدّوها في ذلك الوقت ممن يجب عليهم الدعوة إلى سبيل الله. [4]

وعندما عقدت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين اجتماعها السنوي العاشر في 28 آب 1946 بدار المركز العام في القاهرة ، جاء قرارها في أن الاخوان المسلمين ليسوا حزبا غايته الوصول إلى السلطة ولكنهم هيئة تعمل لتحقيق رسالة اصلاحية شاملة ركزت على تعاليم الاسلام الحنيف وتتناول كل نواحي الاصلاح الديني والسياسي والاجتماعي. [5]

والجدير بالذكر أن السلطة لم تكن غاية عند الاخوان المسلمين ، بل وسيلة ، لانهم حاولوا الوصول اليها لاظهار مبادئهم وتحقيق اهدافهم وارضاء ربهم ، وقد حاولوا الوصول إلى السلطة بالوسائل المشروعة ، ولم يتعجلوا في ذلك بل ارادوا تكوين قاعدة اسلامية عريضة تلتزم تنفيذ الاسلام . [6]وبغية تحقيق ذلك كان الاخوان يرون أن الحل في ذلك هو الوصول إلى سدة الحكم وتطبيق الاسلام القانوني (الشريعة). [7]

---

(1)السعيد : حسن البنا مؤسس جماعة ، ص133.

(2)الطحان : المصدر السابق ، ص91.

(3)عيسى : المصدر السابق ، ص53.

(4)محمد احمد خلف الله : "الصحوة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي" ، في اسماعيل صبري عبد الله وآخرين : الحركات الاسلامية في الوطن العربي ، ط4 ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 1998) ، ص46.

(5)السيسي : المصدر السابق ، ص ص 121-123.

(6) Ali and wenner: op. cit., p. 341.

(7)نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف – صراع الدين والدولة في مصر ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، د.ت) ص44.

ونتيجة لطموح جماعة الاخوان المسلمين في مصر إلى السلطة اصطدمت هذه الطموحات مع النظام العسكري الثوري الجديد ، ويذكر البعض أن الصراع الذي دار بين عبد الناصر وجماعة الاخوان المسلمين كان محوره السلطة . [1]وهناك من يرى أن المسوغ الرئيس الرسمي في المرتين اللتين حلت فيها الجماعة حلا قانونيا واضطهدت اضطهادا ماديا في الاعوام 1948 و1966 هو انها فكرت بتدبير حركة ثورية وشيكة ، للاستيلاء على السلطة . [2]وربما حلت في المرة الاولى بسبب مشاركتها في حرب عام 1948 ، مما اثار عليها نقمة الحكومة المصرية آنذاك.

وفي عهد السادات اصبح ميل الاخوان نحو المهادنة والاعتدال واضحا كما سبق الذكر ، وخفضت من طموحها في الوصول إلى السلطة ، وتأسيس الدولة الاسلامية . [3]وربما ارادت جماعة الاخوان المسلمين اعادة صفوفها بعد الافراج عنهم.

اما حزب التحرير الاسلامي فقد اقترب في موقفه من السلطة من موقف جماعة الاخوان المسلمين منها فقد كان يطمح للوصول إلى السلطة ايضا من اجل اقامة دولة الخلافة الاسلامية ، [4]وقد دخل الحزب في صراع من اجل السلطة ، ولكنه لم ينجح في ذلك . [5]ونتيجة لتمسكه بهذا الهدف وضع الحزب مشروع الدستور الذي يتم من خلاله ادارة الدولة وكان يتكون من 186 مادة. [6]

وقد حدد حزب التحرير مدة ثلاثة عشر عاما من تأسيسه للوصول إلى السلطة ، ونتيجة لعدم تمكنه من تحقيق الهدف مددها إلى ثلاثة عشر عاما اخرى ثم مددها إلى ثلاثة عقود مراعاة للظروف ، لكن شيئا من ذلك لم يحدث على الرغم من مضي المدتين. [7]

---

(1)حنفي : المصدر السابق ، ص97.

(2)ميتشل : المصدر السابق ، ص ص 474-475.

(3)علي : المصدر السابق ، ص215.

(4)يكن : نحو حركة اسلامية عالمية ، ص17.

(5)الزيدي : التيارات الفكرية ، ص250.

(6)النفيسي : المصدر السابق ، ص192.

(7)حزب التحرير : منشورات حزب التحرير ، المصدر السابق ، ص17.

والواقع أن طموح الحزب في الوصول إلى السلطة جعله يعتمد على الفعاليات (غير الذاتية) أي غير الحزبية أو حسب تعبيره واصطلاحه (طلب النصرة) فقام بطلب النصرة [1]من الحكومة الاردنية، [2]وطالبها بالتخلي عن السلطة لصالح الحزب ليقيم الدولة الاسلامية .[3]

وتجدر الاشارة إلى أن الحزب وضع مسألة الوصول إلى السلطة في المرحلة الثالثة من مراحل عمله وتطوره وهذا ما جاء في دستوره ومنشوراته ، لذا يمكن القول إن السلطة كانت محط انظار حزب التحرير منذ تأسيسه. [4]

وفيما يتعلق بحزب الدعوة الاسلامية فقد اكد في مسيرته على تسلم السلطة وجعلها على غرار حزب التحرير إن جاز القول في المرحلة الثالثة من مراحل نضاله ، [5]مشيرا إلى أن المرحلة التي ستلي عملية الوصول إلى السلطة يتم التركيز فيها على اقامة النظام الاسلامي. [6]

ونتيجة لعناية حزب الدعوة بالسلطة فقد جاء في ادبياته انه يسعى للوصول إلى السلطة وتحقيق الدولة الاسلامية ، وقد وضع الحزب برنامجا سياسيا لشكل السلطة ومسؤولياتها ، والامور السياسية المفصلية في ادارة الحكم مؤكدا على جملة امور هي:

1. ضمان حقوق المواطنة دستوريا لابناء الاقليات القومية والدينية.
2. ضمان حرية الاقليات في المشاركة السياسية والانتخابات العامة والمحلية . وتخصيص مقاعد لممثليها في المجلس الوطني تتناسب والحجم السكاني لهذه الاقليات داخل المجتمع العراقي.
3. ضمان حرية العبادة والسماح للاقليات بممارسة طقوسها الدينية وبناء المعابد الخاصة بها.
4. حماية الحقوق الثقافية لهذه الاقليات ،وفسح المجال لها بانشاء مدارسها ومعاهدها الخاصة.

---

(1)وللمزيد حول هذه المسألة ، راجع : المصدر نفسه ، ص12.

(2)يكن : نحو حركة اسلامية ، ص17.

(3)محمد : المشاركة السياسية ، ص 84 .

(4)الموصللي : المصدر السابق ، ص94.

(5)الملاحظ أن هناك تشابه بين حزب الدعوة وحزب التحرير في عملية الوصول إلى السلطة.

(6)المؤمن : المصدر السابق ، ص43.

5. منع ممارسة أي اضطهاد سياسي أو ديني أو عنصري لهذه الاقليات من اجل السلطة.[1]

ويمكن القول إن السلطة من وجهة نظر حزب الدعوة ، هي وسيلة اكثر منها هدفا وطلبا لتحقيق العدل والامن والرفاه الاجتماعي الذي يدخل في معادلة التغيير الذي جعلته الدعوة هدفها الاساسي. [2]

اما حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين وهي واجهة دينية للمقاومة الفلسطينية ، فقد أكدت على ضرورة اقامة الدولة الاسلامية ، وقد اشار بيان حركة الجهاد الاسلامي في 1 كانون الثاني 1988 إلى أن "حركة الجهاد الاسلامي تسعى إلى اقامة دولة في فلسطين مكان دولة اليهود لتكون جزءا من الدولة الاسلامية الموعودة كما وصفها الرسول ↤△↘ دولة راشدة على نهج النبوة. [3]"

اما حزب الله في لبنان فكان له موقف من السلطة ، فقد اكد في بداية تأسيسه على السلطة داعيا إلى نسف الكيان اللبناني واقامة الحكم الاسلامي كما هو الحال في الجمهورية الاسلامية في ايران . [4]وربما يكون هذا الهدف صعب المنال بالنسبة لحزب الله لان لبنان يحتوي على مجموعة من الطوائف الاسلامية وغير الاسلامية يصعب اخضاعها إلى نظام اسلامي ثابت.

ويمكن الاشارة إلى موقف حزب الله من السلطة من خلال دعوته إلى (ولاية الفقيه) على غرار النظام السياسي الديني في ايران واقامة الدولة الاسلامية على هذا المنطلق ، وقد وازن الحزب بين طموحه في اقامة الدولة الاسلامية وتطبيق (مبدأ ولاية الفقيه) وبين اقتناعه بالنظام السياسي في لبنان الذي نص في دستور عام 1943 على توزيع حصص السلطة بين (الموارنة) [5]و(السنة) و(الشيعة). [6]

---

(1)رؤوف : حزب الدعوة ، ص ص 20-21.

(2)حزب الدعوة الاسلامية : المصدر السابق ، ص13.

(3)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص196.

(4)حسن صبرا : "عن الصحوة الاسلامية في لبنان" ، في اسماعيل صبري عبد الله وآخرين : الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، ط4 ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 1998) ، ص179.

(5)هي احدى الطوائف المسيحية الموجودة في لبنان ، وهم قوم (نصارى) تابعون للكرسي الرسولي أي المذهب الكاثوليكي اقام معظمهم في جبل لبنان ، وجاءت تسميتهم بالموارنة نسبة إلى مؤسس مذهبهم القديس (مارون) الذي ولد في اواخر القرن الرابع عشر للميلاد ، ولفظة مارون لفظة سريانية تعني (السيد الصغير) . انظر : هنري ابو خاطر : من وحي تاريخ الموارنة ، المطبعة الكاثوليكية ، (بيروت ، 1977) ،

اختلفت المسالة بالنسبة لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي هي واجهة دينية اخوانية في المقاومة الفلسطينية ايضا ، فكان لها موقف خاص من السلطة ، فقد اكدت على انها لا تسعى للوصول إلى السلطة وقيادة الشعب الفلسطيني ، الا بعد تحرير فلسطين بوصف انها في مرحلة تحرير وطني ، وان الوقت ما زال مبكرا لقيام سلطة فلسطينية لان قيام السلطة في ظل الاحتلال الاسرائيلي هو احد اهداف الاحتلال. (1)

وفي الوقت نفسه ترى هذه الحركة أن سلطة "الحكم الذاتي" ليست الا افرازا من افرازات اتفاقات التعايش مع اسرائيل وتؤمن الحركة أن الصهيونية سعت إلى اقامة هذه السلطة لتحقيق مجموعة من الاهداف الآنية والبعيدة . (2)ومع هذا فان السلطة كانت محل انظار حركة (حماس) الا أن الاحتلال يقف عارضا بين الحركة والسلطة.

ونتيجة لما تقدم يمكن القول إن كل الحركات الاسلامية اكدت على ضرورة اعادة الخلافة الاسلامية أو الدولة الاسلامية فجاءت عنايتها بالسلطة ووضعتها في برنامجها السياسي ، الا انهم اختلفوا في طريق الوصول اليها وتحقيق هذا الهدف ، فالبعض وضعها في المراحل المتأخرة من مراحل تطوره والآخر اعطى اهمية للاهداف الاولى كالتثقيف والتغيير الفكري وآخرون اعتنوا بالتحرر والمقاومة وعدّوها بمثابة الهدف للوصول إلى السلطة واعلان الدولة الاسلامية.

ثانياً.العنف:

ليست قضية العنف والصراعات الدامية في حياة المجتمعات الانسانية امرا نادر الحدوث ، لا يتوقع المرء وقوعه في حياة المجتمعات والحضارات ، بل إن التغيرات والمنعطفات الكبيرة في التاريخ كثيرا ما تقترن في الذهن باحداث الصراعات وممارسات العنف والاقتتال بين كثير من الفئات والطوائف. (3)

ص ص 15-54 ؛ ايليا حريق : التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث ، الاهلية للنشر والتوزيع (بيروت ، 1982) ، ص29 .

(6)بلقزيز : المصدر السابق ، ص ص 59-60.

(1)الرنتيسي : المصدر السابق ، ص79.

(2)حركة المقاومة الاسلامية (حماس) ، المصدر السابق ، ص 15 .

(3)عبد الحميد أحمد ابو سليمان : العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي ، ط1 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 2002) ، ص4.

والمقصود بالعنف السياسي مجموعة من عمليات التدمير والتخريب والحاق الاضرار والخسائر التي توجه إلى اهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية عن طريق وسائل مختلفة وتكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تغيير أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي تنعكس نتائجها على النظام الاجتماعي . [1]ويذكر البعض أن ما يسمى في ادبيات علم الاجتماع السياسي بـ (العنف) الثوري هو الذي يسمى لدى الجماعات والحركات الاسلامية بـ (الجهاد). [2]

لقد تحول (العنف السياسي) إلى ظاهرة اجتماعية – سياسية ويمكن رصد الرؤى السائدة اليوم في فهم اسباب العنف ومسوغاته في ثلاثة اتجاهات:

1. اتجاه يربط العنف السياسي الذي يطلق عليه الخصوم والسلطة الحاكمة بـ (الارهاب) بالظروف الاجتماعية – السياسية القاهرة التي يمر بها العالم العربي ، وهي تزداد تدهورا مع مر السنين.
2. اتجاه يستند في تفسيره إلى المرجعيات الغربية ، وبعض هذه المرجعيات واقع تحت سطوة الاعلام الغربي الذي يحاول ربط ما يطلق عليه بـ "الارهاب" بالاسلام أو بالمواطن العربي.
3. اتجاه يرجع هذا العنف إلى تأويلات غير صحيحة للنص الديني أي أن قيادات هذه الجماعات تؤول القرآن الكريم تأويلا يرتبط باهدافها الخاصة. [3]

وفي الوقت نفسه يلاحظ إن التفكك الفكري المستمر الذي يواجه العالم العربي سياسيا واجتماعيا فضلا عن ضعف الانظمة العربية ازاء الغرب أسهم في صعود العنف لدى الجماعات الاسلامية ، وبعبارة اخرى يمكن القول إن اهم اسباب استعمال العنف من قبل عدد من الحركات

---

(1)حسن بكر احمد حسن : "الجماعات الاسلامية العنيفة في مصر" ، في محمد اشتية ؛ الفكر السياسي للحركات الاسلامية تجربة مصر والاردن وفلسطين ، ط1 ، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية (البيرة ، فلسطين ، 2000) ، ص26.

(2)شحاتة صيام : العنف والخطاب الديني في مصر ، ط2 ، سينا للنشر ، (مصر ، 1994) ص93 ؛ الجنخاني : المصدر السابق ، ص139.

(3)حسن الترابي وآخرون : الاسلاميون والمسألة السياسية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2003) ، ص ص 202–203.

الاسلامية تكمن في القمع السياسي ، والاستغلال الاقتصادي ، وعدم عناية هذه الانظمة بالمطالب الشعبية. [1]

كما أن هناك عاملا آخرَ أسهم في ارتفاع عنف الجماعات الاسلامية يكمن في المنافسة المستمرة بين الحركات الاسلامية المختلفة ، التي ظهرت على اساس الاعتقادات الايديولوجية المتباعدة والمبادئ الدينية المتنوعة. [2]

وهناك هاجس اكبر لدى الحركات السياسية الاسلامية يحفزها على استخدام العنف هو اعتقاد مفاده أن الحكومات تسعى باصرار إلى "التصفية الجسدية" لكل فصائل العمل الاسلامي متذرعة بدعاوي "التطرف" و "الارهاب" ، وان المستهدف النهائي انما هو الاسلام ذاته كعقيدة وشريعة ونظام للحياة. [3]

وهناك من يرى أن الهاجس الاكبر الذي يحرك الانظمة الحاكمة ويدفعها إلى تلك المواجهات مع هذه الحركات والفصائل هو الاعتقاد بان جميع فصائل العمل الاسلامي تسعى في النهاية إلى تغيير النظام السياسي والاجتماعي بالقوة وباستخدام الوسائل الانقلابية ، وان قيامها بالدعوة النشطة بين افراد المجتمع ليست الا خطوة اولى تعقبها مباشرة محاولة انقضاض على انظمة الحكم القائمة باكثر الوسائل وبعيدا عما يعرف بـ "الاساليب الديمقراطية" وذلك فور نجاحها في حشد عدد كاف من الانصار ، ولا سيما اذا افلحت في الوصول باولئك الانصار إلى بعض المؤسسات السياسية والمنظمات الاجتماعية أو الثقافية ذات التأثير. [4]

وتجدر الاشارة إلى أن الحركات الاسلامية اليوم هي اقرب ما تكون إلى الاعتدال والمرونة والواقعية متخلية عن منهج التشدد والتصلب والنغمة الثورية ، يرافق ذلك دعوات كثيرة نحو ترشيد الحركة الاسلامية باتجاه الاعتدال والوسطية ، [5]ويؤمن اتباع الحركة الاسلامية الراشدة بان القوة ليست وسيلة لنشر الفكرة الاسلامية لان دعوتهم تخاطب الارواح وتحتاج إلى العقول. [6]

---

(1)الموصللي : المصدر السابق ، ص348.

(2)المصدر نفسه ، ص348.

(3)ابو المجد : المصدر السابق ، ص3.

(4)المصدر نفسه ، ص2.

(5)خالد شوكات : "الحركات الاسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون" ، في مجدي حمادة وآخرين : الحركات الاسلامية والديمقراطية – دراسة في الفكر والممارسة ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2001) ، ص238.

(6)امين : المصدر السابق ، ص83.

وقبل البدء بعرض مواقف الحركات الاسلامية من العنف لا بد لنا من القول إن العنف الذي قامت به الحركات الاسلامية قد لا تراه في حساباتها عنفا وانما هو محاولة للدفاع عن وجودها المادي والفكري المهدد من الانظمة الحاكمة التي قد تستعمل العنف بين الحين والآخر.

لقد تباينت مواقف الحركات الاسلامية من العنف فقد اكدت جماعة الاخوان المسلمين على لسان مؤسسها حسن البنا بانه ليس في منهجهم استخدام تعابير العنف والثورة ، وعدّ تصاعد احداث العنف والاغتيال "من باب الشر يجب أن يغلق بكل شدة" ولكنه في كل الحالات كان دائم التأكيد على مواجهة الاحتلال الاجنبي وتحرير البلاد بالقوة والجهاد. (1)

وبهذا لم تكن فكرة العنف واردة لدى هذه الجماعة في بداية نشأتها ، وانما اكد الاخوان على العمل السياسي المتمثل في اصدار الجرائد الاسلامية والوعظ والارشاد. (2)

ويذكر البعض أن الاخوان المسلمين قد اتهموا باتباع هذه السياسة منذ انطلاقة مرحلة الاغتيالات التي بدأت باغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري عام 1949 ، وتطورت فكرة العنف لدى الاخوان بعد تأثرهم بكتابات وافكار ابي الاعلى المودودي وسيد قطب . (3)وهناك من يرى أن الاخوان المسلمين لم يلجأوا إلى العنف غالبا ، بل لجأوا اليه عندما اصبح العنف اساس اللعبة السياسية. (4)

ومن جانب آخر اتخذت جماعة الاخوان المسلمين للوصول إلى اهدافها طرقا شتى ساد قسم منها على حد القول طابع العنف ، فدربت افرادا من الشباب اطلقت عليهم اسم (الجوالة) (5) وأنشأت مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستمرة ، كما اخذت الجماعة تجمع الاسلحة والقنابل والمفرقعات وتخزنها لتستعملها في الاوقات التي تختارها ، لذلك دخلت جماعة الاخوان المسلمين في دوامة العنف والعنف المضاد مع السلطات المصرية خلال العهدين الملكي والجمهوري. (6)

---

(1)يكن : منهجية الشهيد حسن البنا ، ص96.

(2)رمضان : الاخوان والتنظيم الخاص ، ص27.

(3)احمد الطحان : عولمة الارهاب ، اسرائيل – امريكا – والاسلام ، ط1 ، دار المعرفة (بيروت ، 2003) ، ص53.

(4)الموصللي : المصدر السابق ، ص138.

(5)وهناك من يرى أن جماعة الاخوان المسلمين قاموا بتشكيل الجوالة لغرض مواجهة الاحتلال الانكليزي ومواجهة اليهود للدفاع عن فلسطين ، انظر : الطحان : تحديات سياسية ، ص 89.

(6)علي : المصدر السابق ، ص62.

وبما أن مفهوم (الجهاد) احتل موقعا اساسيا في فكر جماعة الاخوان المسلمين فقد كان من المنطقي أن تكون لديهم استعدادات وتكوينات "جهادية" أو عسكرية. [1]

وعلى الرغم من توجه الجماعة إلى تشكيل (الجوالة) والتدريب الا أن موقف الاخوان من العنف كان ثابتا في عهد المرشد حسن الهضيبي ويمكن التعرف عليه من خلال رأيه في الاغتيال السياسي عندما اشار "انه من حق الشعب عندما يحتله اجنبي أن يقاومه بالرصاص ، ولكنه لا يوافق على أن يقتل الناس خصومهم في الرأي. [2]"

كانت قمة المواجهة بين الاخوان المسلمين والسلطة الحاكمة في مصر في احداث عام 1965 عندما تعرضوا لحملة كبيرة من الاعتقالات وجرى اعدام بعض قادتهم واستمر الاخوان باستخدام العنف حتى اواخر الستينات . وخفت حدة هذا الاسلوب في اوائل السبعينات، ويمكن عد تلك الفترة تحولا كيفيا في مسار الجماعة ، وهو العزوف عن العنف بكل اشكاله والالتزام بنهج العمل السلمي والتعددي ، وعلى الرغم من اختلاف الاخوان المسلمين مع الرئيس المصري انور السادات في تقاربه مع اسرائيل الا انهم التزموا بالمعارضة السلمية لكل ذلك ، ويبدو أن فكر الاخوان الحركي في مصر قد استقر على خيار العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالاساليب الدستورية والقانونية المتاحة وليس خروجا عليها. [3]

وحول الموضوع نفسه صرح الرئيس المصري محمد حسني مبارك لجريدة (اللوموند) الفرنسية اثناء زيارته لفرنسا سنة 1993 ، بتصريح نشرته الصحف المصرية وفي مقدمتها جريدة الاهرام بتاريخ 1 تشرين الثاني 1993 قال فيه "إن هناك حركة اسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة في بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعت النجاح في انتخابات النقابات المهنية مثل الاطباء والمهندسين والمحاميين" وكان يقصد بها جماعة الاخوان المسلمين . واكد وزير الخارجية المصري في جريدة الاهرام في 14 نيسان 1994 "أن الاخوان المسلمين لا يرتكب افرادها اعمال عنف. [4]"

(1)المصدر نفسه ، ص62 ؛ Ali and Wenner; op. cit., P341.

(2)عبد الحليم : المصدر السابق ، ص457.

(3)النفيسي : المصدر السابق ، ص202 ؛ اسبوزيتو : المصدر السابق ، ص197.

(4)القرضاوي : 70 عاما ، ص281.

وقد أظهر الاخوان المسلمون في العقود الاخيرة موقفهم من العنف في صراحة في بيانات رسمية معلنة ومنشورة يدينون فيها العنف ويستنكرونه ويرفضونه بكل اشكاله وصوره، وايا كانت مصادره وبواعثه . [1]ويمكن التأكيد على نبذ الاخوان المسلمين للعنف من خلال قول مرشدهم العام الامام حسن البنا "نحن لسنا دعاة ثورة ولكننا دعاة حق" واكمل الامام الهضيبي المرشد الثاني للاخوان هذا المسلك ايضا بقوله المشهور "نحن دعاة ولسنا قضاة. [2]"

وبصرف النظر عما سجله التاريخ المصري عن جماعة الاخوان المسلمين ، فسيظل الدور السياسي السلمي الذي أدته غالبا على سيرتها وذلك لما قامت به من اعمال في المضمار السياسي ، ولما خلفه نشاطها من آثار ايجابية على الحياة السياسية في مصر. [3]

اما حزب التحرير فقد كان له موقف مقارب للاخوان المسلمين في تعامله مع العنف ، فقد استبعد فكرة العنف في وسائل عمله وبعبارة اخرى يمكن القول إن حزب التحرير رفض ظاهرة العنف في تحقيق اهدافه . [4]ويؤكد الحزب على ضرورة حمل الدعوة ونشرها بالطرق السلمية والسياسية ، كما يشير إلى ضرورة الابتعاد عن الاعمال المادية (حمل السلاح واستعمال العنف) في تغيير الافكار أو فرض الافكار الاسلامية . [5]

اما حزب الدعوة الاسلامية فقد اكد على ضرورة الابتعاد عن العنف ، الا في حالة تغيير السلطة المفروضة عليه بعد استنفاذ كل السبل السلمية ، [6]وجاء في برنامجه السياسي انه يدعو إلى نبذ كل اشكال العنف والارهاب والعدوان بما يشمل ارهاب الدولة والجماعات والمنظمات غير الحكومية. [7]

ويمكن القول إن الحزب لم يلجأ إلى المواجهة والعنف الا بعد تسلم حزب البعث السلطة في العراق في تموز 1968 ثم تعرضه لحملة من الاعتقالات والاعدامات حينها اضطر للدفاع عن نفسه ، وقد عارض الحزب سياسات البعث وعدّها "لا دينية" ، واستغل بعض المناسبات

(1)المصدر نفسه ، ص278.

(2)حسن : المصدر السابق ، ص30.

(3)ميتشل : المصدر السابق ، ص474.

(4)جمال البنا : رسالة إلى الدعوات الاسلامية من دعوة العمل الاسلامي ، دار الفكر الاسلامي ، (القاهرة،1991) ، ص87.

(5)حزب التحرير : منشورات حزب التحرير ، المصدر السابق ، ص5.

(6)تعريف بحزب الدعوة الاسلامية ، منشورات حزب الدعوة : المصدر السابق ، ص91.

(7)البرنامج السياسي لحزب الدعوة الاسلامية ، منشورات حزب الدعوة الاسلامية في 1425هـ-2004م ، ص 39 .

الشيعية في التظاهر والاحتجاج ، كما حدث عام 1974 وعام 1977 حينما اشتبك اعضاؤه مع اجهزة الامن. [1]

ويذكر البعض أن الحزب اعتمد اسلوب العنف لتنفيذ مشاريعه اذ ادخل معظم عناصره في دورات تدريبية ضمن معسكرات خاصة في ايران وسوريا ولبنان للتدريب على استخدام الاسلحة وزرع الالغام والقاء المتفجرات ، [2]وربما اراد الحزب من هذه الاجراءات ، اعداد عناصر مسلحة تعمل على الدفاع عن انصار الحزب ، وتأخذ على عاتقها عملية مواجهة النظام واسقاطه ، هذا فضلا على قيامه بتدريب عناصره لمقاومة اجهزة الامن التي كانت تعتقل عناصر الحزب بين الحين والآخر.

وبقدر تعلق الامر بحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين فقد اختلف مفهومها للعنف عن باقي الحركات الاسلامية ، اذ جاء في نظامها الاساسي ، انها حركة اسلامية جماهيرية مجاهدة مستقلة ، الاسلام منطلقها والعمل الجماهيري الثوري و "الجهاد المسلح" اسلوبها و "تحرير كامل فلسطين من الاحتلال هدفها. [3]"

ومن هذا المنطلق اخذت على عاتقها عملية الدفاع عن فلسطين وكان لا بد لها من تحقيق اغراضها واهدافها بعدة وسائل ، [4]فقد تبنت في استراتيجيتها فكرة الجهاد وعدته واجبا اسلاميا لا يمكن تأجيله وذلك لاعتقاد الحركة بان الوصول إلى هدف ازالة الاحتلال لا يتم الا عن طريق الحرب والقوة ، وهو ما اكده عبد العزيز عودة [5]بقوله "إن الله يقول اذا هوجم المسلمون ، أو احتلت اراضيهم يتوجب عليهم المقاومة بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة والجهاد فريضة الله للدفاع عن حقوق المسلمين في وطنهم. [6]"

---

(1)علي : المصدر السابق ، ص91.

(2)النداوي : المصدر السابق ، ص14.

(3)المادة الثانية من النظام الاساس لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين ؛ الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص87.

(4)المصدر نفسه ، ص 76-77.

(5)وهو المرشد والزعيم الروحي للحركة ، ينتمي إلى اسرة من منطقة وادي الحسا في بئر السبع ، حصل على درجة الليسانس في العلوم العربية والاسلامية عن دار العلوم بالقاهرة وكذلك على دبلوم في الشريعة الاسلامية ، انظر : المصدر نفسه ، ص74.

(6)سارة : المصدر السابق ، ص60 ؛ الزيدي : الحركة الاسلامية ، ، ص ص 76-77.

وقد صرح الدكتور رمضان شلح الامين العام للحركة انه يرفض أن "يتحول برنامج الحركة الاسلامية هنا أو هناك إلى مقاتلة الشعب أو الاشتباك معه بحجة مقاتلة النظام فذاك ينم عن خلل كبير في صياغة اولويات العمل الاسلامي. [1]"

واستنادا إلى ادبيات الحركة وتصريحات قادتها يمكن اجمال استراتيجية حركة الجهاد الاسلامي بالقول "إن استراتيجية العمل تقوم على اساس الايمان بالكفاح المسلح وازالة الاحتلال وسلطته" وهو امر لا يمكن الوصول اليه الا بالحرب ضد الاحتلال الاسرائيلي ، مع تأكيد رفض الاعتراف به أو بكيانه ورفض كل مساعي التسوية الاسرائيلية ومشاريعها المطروحة في المنطقة. [2]

وهكذا فإن حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين على الرغم من تأكيدها على الجهاد ضد الاحتلال الاسرائيلي الا انها بالمقابل اكدت على ضرورة التزامها والتزام الحركة الاسلامية بعدم مقاتلة المواطنين الابرياء.

اما حزب الله فكان له موقف من العنف من خلال تأكيده على الالتزام بما سماه بـ "مبدأ الجهاد الاكبر" و "الجهاد الاصغر" . مشيرا إلى أن الجهاد الاصغر يدل على النشاطات الحربية ضد اعداء الاسلام ، فقد عرف النبي محمد ←ا △ ↙ الجهاد الاعظم كتلك الخدمة التي يقوم بها الفرد في خدمة الدين ، يوسع حزب الله فكرة الجهاد الاعظم ليتضمن كل الجهود التي يمارسها الفرد لاكمال واجبه كمؤمن. [3]

وفي الوقت نفسه اكد الحزب انه يحصر صراعه ضد اسرائيل في مقاتلة الجنود الاسرائيليين على التراب اللبناني ، وعلى الرغم من تأكيد حزب الله على استخدام العنف ضد المدنيين الاسرائيليين ، فانه لا يسعى لقتلهم بوصفهم هدفا في حد ذاته . [4]وعلى ما يبدو أن حزب الله اجاز لنفسه مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان بكل الوسائل ولم يجز لنفسه ترويع أو قتل اللبنانيين.

اما حركة المقاومة الاسلامية (حماس) فكان لها موقف من العنف ، فقد عدت "الجهاد" طريقا وحيدا لتحرير فلسطين ، الا انها تتبنى العمل السياسي اسلوبا مكملا للجهاد وليس بديلا منه ، وقد بدأت هذه الحركة العمل السياسي قبل تبنيها للعمل العسكري ، وهدفت ابتداء إلى

(1)البرغوثي : الحركة الاسلامية ، ص142.

(2)سارة : المصدر السابق ، ص61.

(3)الموصللي : المصدر السابق ، ص252.

(4)المديني : حزب الله ، ص164.

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتحرير الوطن والمقدسات ، ومناهضة ما سمته بـ "الحلول الاستسلامية" ثم جاء تبنيها للعمل العسكري من خلال كتائب عز الدين القسام. (1)

ورفضت هذه الحركة المفاوضات مع اسرائيل وعدت (الجهاد) باشكاله هو الحل الاوحد للقهر والظلم والاحتلال. (2)

ونتيجة لما تقدم يمكن القول إن فكر الحركات الاسلامية الاولى قام على اساس رفض العنف بشدة الا في حالات الدفاع المشروع عن النفس . الا أن الحركات الاسلامية الجديدة اخذت على عاتقها مقاومة الاحتلال بكل الوسائل بشرط عدم استخدام العنف ضد المواطنين الابرياء.

ثالثاً.الديمقراطية:

الديمقراطية نهج سياسي وشعار يرفع على نطاق واسع ، وعلى الرغم من ذلك ، فان مصطلح الديمقراطية يكتنفه الغموض ، ويكثر حوله الجدل ، ويعود الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية إلى وجود اشكاليات فكرية ، تحول دون قبول تيارات فكرية وسياسية للديمقراطية من خلال فهمها لها ، واهم هذه الاشكاليات يتمثل في احتمالات التناقض بين الديمقراطية والاسلام. (3)

والديمقراطية لفظ يوناني يتكون من مقطعين الاول (ديموس) ويعني حكم الشعب والثاني (كراتوس) ويعني السيادة ، وعليه فان الديمقراطية تعني سيادة الشعب ومن ثم مصدره الفرد كما هو الحال في الدكتاتورية ، فهي شكل من اشكال الحكم عاشها الانسان بعد أن ذاق مرارة الدكتاتورية والتسلط. (4)

---

(1)علي الصوا : "حركة (حماس) والعمل السياسي" ، في عبد الله ابو عيد وآخرين : دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) ، تحرير جواد الحمد واياد البرغوثي ، ط3 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، (عمان ، 1999) ، ص191.

(2)الطحان : عولمة الارهاب ، ص54.

(3)علي خليفة الكواري : "مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية" ، في رغيد الصلح وآخرين : حوار من اجل الديمقراطية ، تحرير علي خليفة الكواري ، ط1 ، دار الطليعة (بيروت ، 1996) ، ص ص121-122.

(4) David Held: Models of Democracy; Print 4, (London - 1989), P2;
بسام العموش : موقف الاسلام من الديمقراطية ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس ، العدد 1 ، 2000 ، ص217.

مع هذا تعد الديمقراطية من المفاهيم الحديثة التي لا تمت للتراث الاسلامي بصلة ، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ ليشمل بصمات وتجارب المجتمعات البشرية المختلفة بما لا يتعارض مع وجود فهم انساني عام له. [1]

والواضح أن الديمقراطية تعبير غربي مرتبط بنشأة المجتمع الاوربي وتطوره التاريخي ومن ثم فهو نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة ، اما اساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل بان الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية.[2]

ومن المفيد للقول ان الديمقراطية الحديثة تنقسم على شعبتين كبيرتين هما:

1. الديمقراطية الليبرالية الغربية ، وعلى مبادئها قامت الثورتان الامريكية والفرنسية ، وهي تستند إلى دعامتين اساسيتين هما:

I. مبدأ سيادة الشعب وما يقتضيه حقه في اختيار حكامه ورقابتهم.

II. مبدأ كفالة الحريات الفردية في المجالين السياسي والاقتصادي مع العناية الخاصة بالمساواة السياسية.

2. الديمقراطية الشعبية ، كالتي دشنتها الدول الشيوعية أو ما كان يعرف بالمعسكر الشرقي قبل انحلال الاتحاد السوفيتي ، وهي نظام سياسي استند إلى الفلسفة السياسية والاقتصادية التي اعدها "كارل ماركس" والتي طبقت عمليا في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة 1917.[3]

ويمكن اجمال اهم المبادئ التي تركز عليها الديمقراطية بشكلها العام بما يأتي:

1. مشاركة المواطنين في صنع القرار.
2. المساواة القانونية بين المواطنين الذين يمثلون مصدر الشرعية للنظام الحاكم.
3. الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الاساسية للمواطنين.
4. نظام التمثيل : حكم الاغلبية مع الحفاظ على حقوق الاقليات وحمايتها.
5. انتخابات حرة ونزيهة. [4]

---

(1)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص167.

(2)زكي احمد : "الديمقراطية في الخطاب الاسلامي الحديث والمعاصر" ، في مجدي حمادة وآخرين : الحركات الاسلامية والديمقراطية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2001) ، ص67 ؛ غريب في سبيل علاقة سليمة ، ص253.

(3)خليل زامل الجليحاوي : الديمقراطية ما لها وما عليها ، دار الرسول الاكرم ، (بيروت ، 2001) ، ص174.

(4)احمد الكبيسي : "الطريق إلى الفهم المتبادل" ، في محمد الارناؤوط وآخرون : اوربا والاسلام اوراق المؤتمر الدولي الثاني 10-13 حزيران 1996 ، منشورات جامعة آل البيت (عمان ، 1998) ، ص137.

وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم الديمقراطية في معناه الضيق يقوم على : سيادة الشعب والمساواة والعدل والحرية الفردية والكرامة الانسانية. [1]

تباينت مواقف الحركات الاسلامية من مفهوم الديمقراطية بين مؤيد لها ومعارض فهي لم تجد في مرجعيتها رؤية اسلامية واضحة للديمقراطية ، ولكن عليها أن تتكيف باستمرار مع الواقع المتغير والمعاصر. [2]

فبالنسبة لموقف جماعة الاخوان المسلمين من الديمقراطية فقد اختلف خلال المراحل التي مرت بها هذه الجماعة ، [3]ويمكن عدّ المرحلة الاولى من تأسيس جماعة الاخوان انها اقتربت في تصريحاتها من النظام الديمقراطي لا سيما بعد تأكيد مؤسسها الشيخ حسن البنا على أن النظام الديمقراطي اذا كان المراد منه هو ذلك النظام الذي يدافع عن القواعد الاساسية للمجتمع ، والمتمثلة بالدين والاسرة وحرية التعاقد وحقوق الافراد ، في الوقت الذي تكون فيها القوانين متجهة إلى مساعدة الضعفاء والنهوض بهم ، واذا كان المراد بالحكومة الديمقراطية أن يكون للشعب منها نصيب من الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فان الاخوان المسلمين يرحبون بالديمقراطية على انها بعض ما جاء به الاسلام الحنيف. [4]

وقد حدد الاخوان المسلمون المبادئ الديمقراطية التي يلتزمون بها ، معتمدين على فكر البنا بالآتي:

1. الاقرار التام بان الشعب هو مصدر جميع السلطات بحيث لا يجوز لشخص أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تعطي لنفسها الحق في تولي السلطة والاستمرار في ممارستها بارادة الشعب.
2. احترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام النزيه.
3. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص وعلى أن الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع.
4. تأكيد حرية اقامة الشعائر لجميع الاديان السماوية المعترف بها.
5. تأكيد حرية تشكيل الاحزاب السياسية.

---

(1)العموش : المصدر السابق ، ص217.

(2)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص168.

(3)قسم الباحث موقف الاخوان من الديمقراطية على ثلاثة مراحل ، تبدأ الاولى من التأسيس وحتى ثورة عام 1952 والثانية من 1952 وحتى نهاية عهد عبد الناصر ، والثالثة منذ عهد السادات وحتى الوقت الحاضر.

(4)الجندي : المصدر السابق ، ص ص 220-221.

6. تأكيد حرية الرأي والجهر به ، والدعوة السليمة اليه.
7. تأكيد حرية التظاهر السلمي.
8. تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة والدعوة اليها والمشاركة فيها.
9. التأكيد على ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا.
10. حفظ حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية. [1]

وصفوة القول إن حسن البنا اقترب بشكل أو بآخر من التصور الديمقراطي المعمول به في الغرب ، فهو يقبل النظام التمثيلي ونظام الانتخابات ، شريطة أن يكون المنتخبون الذين سيناط بهم "الحل والعقد" اكفاءً واحرارا من كل ضغط أو سيطرة تمليها قوة خارجية. [2]

تغير فكر الاخوان من الديمقراطية في مرحلة الثورة المصرية عام 1952 ومدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد اتسم برنامج الاخوان المسلمين فيما يتعلق بالديمقراطية بالغموض ، فقد وجه الاخوان بيانا انتقدوا فيه الدستور المصري الذي كان قائما آنذاك (دستور عام 1923) والمؤسسات الديمقراطية التي انشئت على اساسه ، [3]ولكنهم في الوقت نفسه اكتفوا بالمطالبة بوضع دستور جديد بوساطة جمعية تأسيسية دون أن يحددوا موقفهم من الأسس التي يقوم عليها هذا الدستور. [4]

ويذكر البعض إن الاخوان المسلمين ازداد رفضهم للديمقراطية بعد تاثرهم بافكار الاخواني سيد قطب لا سيما في كتابه "معالم في الطريق" ، الذي يمكن عده من اكثر المتشددين بين مفكري الاخوان المسلمين ، فقد اتخذ موقفا حازما ضد اية محاولة للتوفيق بين الاسلام والديمقراطية. [5]

ويمكن القول إن الاخوان المسلمين رفضوا في هذه المدة الديمقراطية الغربية عموما ، واكدوا دعوتهم إلى ما اصطلحوا على تسميته بـ (نظام الشورى الاسلامية). [6]

---

(1)الواعي : المصدر السابق ، ص ص 56–57 ؛ الغزالي : المصدر السابق ، ص179.

(2)جدعان : المصدر السابق ، ص352.

(3)ربما كان ذلك رد فعل على الوسائل القمعية التي مارسها عبد الناصر ضد الاخوان المسلمين لا سيما بالاعتقالات والسجون والاعدامات.

(4)عيسى : المصدر السابق ، ص68.

(5)عامر سلطان قادر : مفهوم الديمقراطية لدى الحركات والتنظيمات السياسية في المشرق العربي المعاصر ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل 2004 ، ص135.

(6)عيسى : المصدر السابق ، ص53.

وفي عهد السادات ومبارك اتجه الاخوان إلى الانفتاح الديمقراطي لا سيما في مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 1987 ، [1]فضلا على التحالفات التي عقدوها مع احزاب اخرى بدأ بحزب الوفد عام 1984. [2]

اما حزب التحرير الاسلامي فكانت له وجهة نظر مغايرة وثابتة من الديمقراطية ، فقد رفض الحزب الديمقراطية وعدها "نظام كفر" بوصفها من وضع البشر وليس من صلب الاحكام الشرعية ، وكانت الدعوة إليه هي دعوة لنظام كفر ، ولهذا فلا تجوز الدعوة اليها أو الاخذ بها بأي حال من الاحوال [3]وعدها مخالفة لاحكام الاسلام ، فالمسلمون مأمورون بتسيير جميع اعمالهم باحكام الشرع ، والامة لا تملك أن تسير ارادتها وفق هواها لان لها السيادة ، والذي يسير ارادتها هو الشرع لانه صاحب السيادة لذلك فان الامة لا تملك التشريع لان احكام الله هي المشرع الوحيد. [4]

وقد اصدر حزب التحرير كتيبا بعنوان "الديمقراطية نظام كفر" قام بتأليفه الزعيم الثاني للحزب عبد القديم زلوم ، اكد خلاله انه يحرم على المسلمين الاخذ بالديمقراطية [5]والدعوة اليها أو اتخاذها وجهة نظر في الحياة ، أو تطبيقها أو جعلها اساسا للدستور والقوانين ، واشار إلى ان على المسلمين نبذ الديمقراطية نبذا كليا ، فهي رجس ، وهي حكم طاغوت وهي كفر ولا تمت للاسلام باية صلة. [6]

وكان لحزب الدعوة الاسلامية موقف خاص من الديمقراطية اختلف عن باقي الحركات الاسلامية ، ويمكن البدء بموقف السيد محمد باقر الصدر من الديمقراطية ، فقد اشار الصدر إلى أن الاسلام لا يؤمن الا بالله ولا يسجد الا له ، وهو يؤكد على الانسان الحر ، ومن هذا المنطلق فانه لا استغلال لانسان أو طبقة اجتماعية أو بشرية اخرى له. [7]

---

(1)ربما عاد الاخوان المسلمون في هذه المدة إلى افكار مؤسسهم حسن البنا الداعي إلى التقارب من الديمقراطية.

(2)قادر : المصدر السابق ، ص136.

(3)عياد المصدر السابق ، ص63 ؛ البرغوثي : المصدر السابق ، ص131.

(4)عياد : المصدر السابق ، ص63.

(5)العموش : المصدر السابق ، ص224.

(6)عبد القديم زلوم : الديمقراطية نظام كفر – يحرم اخذها أو تطبيقها أو الدعوة اليها ، (د . م ، 1990) ، ص ص 61–62.

(7)بطاطو : المصدر السابق ، ص13.

وانعكست تلك الفكرة على حزب الدعوة الذي رفض الديمقراطية بوصفها مصطلحا سياسيا يحمل فكرا ومضمونا يتعارض مع فكر الاسلام وروحه ، في الوقت الذي اكد على ضرورة استعمال مصطلح "الشورى والحرية في الاسلام. [1]"

اما حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين فقد تحفظت على مفهوم الديمقراطية بسبب حداثة الحركة وانشغالها بقضية تحرير الاراضي الفلسطينية ومواجهة الاحتلال. [2]

ويمكن القول بان هناك شكوكا حول مدى التزام حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين بقضية الديمقراطية بوصفها هدفا استراتيجيا وضرورة اساسية من ضرورات بناء الدولة ام هي ضرورة مرحلية تقتضيها المرحلة لتجاوز المحن والوصول إلى الحكم. [3]

اما حزب الله فقد ايد الديمقراطية من خلال تأكيده على ضرورة الوصول إلى اقامة الدولة الاسلامية لتحقيق العدالة ، واكد الحزب التزامه في اقامة الدولة الاسلامية [4]بقول الله تعالى : ←لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ. [5]↙

وقد طرأ تطور ملحوظ على موقف حزب الله من الديمقراطية لا سيما بعد عام 1990 فقد شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية عام 1992 وحصل عل 12 مقعدا من مجموع 108 مقعد. [6]

ومن الجدير بالذكر أن قرار حزب الله في المشاركة في النظام الديمقراطي كان مدفوعا جزئيا لاسباب سياسية ذات صلة ببقاء الحزب ، ولهذا السبب بالضبط يمكن القول إن حزب الله اقترب من الديمقراطية لحفظ وضعه السياسي فقط ، وهو ليس ملتزما بها بوصفها مبدأ ايديولوجياً ، ولا يتظاهر حزب الله باعتناقه الديمقراطية كمرتكز اساسي من مرتكزات بنيته الفكرية ، فقد يحصر الحزب فكرة الديمقراطية في الحيز السياسي مقارنة بالحيز الفكري المحفوظ حصرا للدولة الاسلامية. [7]

---

(1)رؤوف : حزب الدعوة ، ص34.

(2)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص170.

(3)المصدر نفسه ، ص172.

(4)غريب : حزب الله ، ص63-64.

(5)القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 256.

(6)غريب : حزب الله ، ص60.

(7)غريب : المصدر السابق ، ص68.

ولا يترتب على هذا القول أن الحزب لا يؤيد الديمقراطية حق التأييد بوصفها نظام حكم ، الا انه يدعو إلى استخدامها مجرد اجراء من اجراءات الانتقال إلى السلطة. [1]

اما حركة المقاومة الاسلامية (حماس) فقد مر موقفها من الديمقراطية بمرحلتين اساسيتين : ففي بداية التأسيس اكد قادة ورموز حركة حماس رفضهم للديمقراطية لانها تتناقض بحسب رأيهم مع الاسلام ، وهو ما اكده بسام جرار (احد قيادي حماس في الضفة الغربية) بقوله "اذا كانت الديمقراطية الغربية : حكم الشعب نفسه بنفسه ، فان الاسلام يقضي بولاية الله على الشعب" ، ووجهت الحركة للديمقراطية انتقادات عدة بحجة عدم انسجامها مع الواقع الفلسطيني" ، وقد اشار محمود الزهار ايضا إلى ذلك بقوله : "إن الحركة الاسلامية في الاراضي المحتلة ترفض فكرة الديمقراطية لانها لا تمثل نظاما عادلا يتلائم مع كل المجتمعات. [2]"

ويمكن القول إن هذا الموقف المعارض لحركة حماس من الديمقراطية كان نابعا من جملة مسوغات ، لعل أبرزها يكمن فيما يأتي:

1. خصوصية المجتمع الفلسطيني الخاضع للاحتلال الاسرائيلي اولا وعدم وجوده في مكان واحد ، مع غياب وجود سلطة سياسية واحدة ، فالحركة الاسلامية لم تكن معنية كثيرا بالحكم واعطت اولوية لتكثيف الجهود في عملية (اسلمة المجتمع).
2. حداثة هذه الحركة الفلسطينية التي لا تؤهلها لتحديد مواقف ثابتة من قضايا حساسة وحديثة العهد مثل الديمقراطية ، مما دفعها إلى الاعتماد على تجارب غيرهم من الحركات الاسلامية. [3]

ولعل اشد التصريحات توضيحا لقناعات حركة (حماس) في الديمقراطية التي يبدو انها اخذت تلقى قبولا تتبدى في تصريحات الشيخ احمد ياسين اذ لا يتلكأ في الاعلان عن أن حركة (حماس) تقبل برأي الشارع (الفلسطيني) عبر الانتخابات الديمقراطية في أي قضية كانت ، وقال في مقابلة مع صحيفة النهار المقدسية بتاريخ 30 نيسان 1989 "انا اريد دولة ديمقراطية متعددة الاحزاب والسلطة لمن يفوز بالانتخابات" ورد على سؤال : لو فاز الحزب الشيوعي ماذا سيكون

(1)المصدر نفسه ، ص68.

(2)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص170.

(3)المصدر نفسه ، ص170.

موقفك فيجيب : "حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني . [1]"ومن هنا يمكن القول إن حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اقتربت من فكرة الديمقراطية بعد عام 1989 وايدتها بصراحة بعد عام 1991.

رابعاً.التعددية الحزبية:

مصطلح التعددية الحزبية من المفاهيم الاساسية التي برزت مع احتياجات المجتمعات الحديثة والمعاصرة ، وتنظر هذه المجتمعات للتعددية الحزبية بوصفها تنظيما لحياة الناس على اسس من قواعد مشتركة ، يتضمن احترام وجود الاختلافات والاعتراف بالتنوع في الاتجاهات التي يتبناها المواطنون. [2]

ويقصد بالتعدد الحزبي في معناه العام الحرية الحزبية ، بمعنى أن يعطى أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ، على ضوء التناقضات التي يحتويها كل المجتمعات السياسية ، يتم من خلاله الوصول إلى افضل الاطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من اجل الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها. [3]

والتعددية الحزبية مصطلح يطلق على النظام الذي يسمح بقيام عدة احزاب لها اختلافات عقائدية فيما بينها لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه ، ويفرض نظام تعدد الاحزاب في اغلب الاحيان "حكومات ائتلاف" تتصف بعدم الاستقرار الوزاري ، الا أن الجانب الايجابي في مثل هذا النظام هو انه يتيح قدرا واسعا لكل القوى السياسية في البلاد للتعبير عن مواقفها واهدافها. [4]

وقد انقسمت الحركات الاسلامية في موقفها بين مؤيد ورافض للتعددية الحزبية ، وقد استدل الرافضون للتعددية بمجموعة من الآيات الكريمة التي توجب الاعتصام بالوحدة وتنهى

---

(1)محمد عمارة وهاني سليمان : "الحركة الوطنية" ، في عبد الله ابو عيد وآخرين : دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) ، تحرير جواد الحمد واياد البرغوثي ، ط3 ، مركز دراسات الشرق الاوسط (عمان ، 1999) ، ص180.

(2)الطحان : تحديات سياسية ، ص62.

(3)نعمان احمد الخطيب : الاحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، جامعة مؤته (الكرك ، الاردن) ، ص494 .

(4)عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج1 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (د.م،1979)، ص768.

عن الفرقة والاختلاف ، [1]مستندين في ذلك بقوله تعالى←ا : وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، [2] ↙وقوله تعالى←ا: وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ ، [3]↙وقوله تعالى←ا : هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ . [4]↙ويبدو أن الجماعة الرافضة للتعددية الحزبية كانت تتصور أن تعدد الاحزاب سيؤدي إلى تعدد الافكار ومن ثم إلى منازعة الاحزاب فيما بينها وتفرقها وهذا ما لا تؤكد عليه الشريعة الاسلامية.

في حين ذهب انصار التعددية الحزبية إلى التأكيد على أن التعددية الحزبية (المؤطرة اسلاميا) لا يمكن أن تفرق كلمة الامة وكل الاحزاب في هذه التعددية تعتقد بأن الاسلام دين ودنيا ، وعبادة وسياسة . [5]وهم الذين ينطبق عليهم قول الله تعالى←ا : وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ، [6]↙وقوله تعالى←ا : الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ. [7]↙

مع هذا تباينت مواقف الحركات الاسلامية من التعددية الحزبية ، وفيما يتعلق بموقف جماعة الاخوان المسلمين منها فقد اختلفت نظرتها من التعددية الحزبية خلال مراحل تطورها ففي المرحلة الاولى تحدد موقف الاخوان منها بالواقع السياسي الذي عاشوا في اطاره ، حيث عرفوا سلبياتها في مصر في الثلاثينات والاربعينات.

وقد اشار البنا إلى ضرورة حل كل الاحزاب السياسية وتجميع قوة الامة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها ، وصور الفساد الحزبي في تلك الايام فقال "إن تلك الاحزاب ليست اكثر من سلسلة انشقاقات احدثتها خلافات شخصية بين نفر من ابناء هذه الامة . [8]"وأكد

---

(1)محمد عبد المتوكل : "الاسلام وحقوق الانسان" ، في حسن الترابي وآخرين : الاسلاميون والمسألة السياسية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2003) ، ص107.

(2)القرآن الكريم : سورة آل عمران ، الآية 103.

(3)القرآن الكريم : سورة آل عمران ، الآية 105.

(4)القرآن الكريم : سورة الانعام ، الآية 153.

(5)رعد كامل الحيالي : الجماعات الاسلامية وقضية التعددية السياسية ، ط1 ، (د . م ، 2003) ، ص ص 53-54.

(6)القرآن الكريم : سورة المائدة ، الآية 2.

(7)القرآن الكريم : سورة الروم ، الآية 32.

(8)البنا : مجموعة رسائل الامام الشهيد ، ص ص 214-221 ؛ الحيالي : المصدر السابق ، ص23.

البنا أن الاحزاب والنظام الحزبي ليسا ضروريين لقيام حكومة تمثل الشعب اذ يمكن لهذه الحكومة أن تقوم بدون حزبية ذلك لان الاحزاب تقسم الامة ولا تتفق مع النهج الاسلامي. [1]

اعتقد الاخوان المسلمون أن الاحزاب السياسية المصرية جميعا قد وجدت في ظروف خاصة ، ولدواع اكثرها شخصية ومصلحية ، واعتقد الاخوان كذلك أن هذه الحزبية قد افسدت كل مرافق حياة الناس ، وعطلت مصالحهم ، واتلفت اخلاقهم ، وفرقت روابطهم وكان لها في حياتهم العامة والخاصة اسوأ الاثر. [2]

وعلى الرغم من ذلك فان البنا لم يرفض مبدأ التعددية ، ولكن رفض الممارسات الحزبية ، وكان البنا يرى استحالة قيام نظام حكم ليبرالي سليم متعدد الاحزاب في ظل الاحتلال. [3]

وقد تطورت فكرة التعددية لدى الاخوان المسلمين بعد عام 1970 ، وقد سئل الشيخ يوسف القرضاوي عن الموقف الشرعي من تعدد الاحزاب في المجتمع الاسلامي فقال "رأيي انه لا يوجد مانع شرعي في وجود اكثر من حزب سياسي داخل الدولة الاسلامية ، اذ أن المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص ، بل أن ذلك التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر لانه يمثل صمام امان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم وتسلطها على سائر الناس وتحكمها من رقاب الآخرين وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول له : لا أو : لمَ. [4]"

اما حزب التحرير فقد رفض وجود الاحزاب السياسية غير القائمة على جوهر الاسلام ، ويعد اشتراك المسلمين في احزاب غير اسلامية (حراما) فيحظر عليهم أن "يتكتلوا على اساس رأسمالي أو شيوعي أو اشتراكي أو قومي أو وطني أو طائفي" يحرم عليهم الانتساب اليها أو الترويج لها فهي "احزاب كفر" وتدعو إلى الكفر على حد قولهم. [5]

وفي الوقت نفسه كان لمؤسس الحزب تقي الدين النبهاني رأي في التعددية ، فقد تقبل في كتابه (التكتل الحزبي) التعددية السياسية كمبدأ مواز للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويأسف لعدم تمكن الاحزاب السياسية من اقتناص الفرصة السياسية ، والسبب في هذا عند

(1)السعيد : حسن البنا مؤسس ، ص133.

(2)البنا : مجموعة رسائل الامام الشهيد ، ص ص211-212 ؛ الحسيني : المصدر السابق ، ص109.

(3)علي : المصدر السابق ، ص199 ؛ الغزالي : المصدر السابق ، ص175 ؛ محمد : المشاركة السياسية ، ص 74 .

(4)المتوكل : المصدر السابق ، ص107.

(5)البرغوثي : المصدر السابق ، ص ص 130-131.

النبهاني فقدان الوعي المناسب لاهمية دور الاحزاب في النهضة الاجتماعية ويرى أن الحياة الحزبية الصحيحة تقوم على اساس مجموعة من المبادئ التي تمكن المجتمع من العمل الصحيح. [1]

وقد أكد النبهاني بان التكتل الصحيح هو الذي يقوم على اساس حزبي مبدئي اسلامي، تكون الفكرة هي الروح لجسم الحزب وهي نواته وسر حياته. [2]

وعلى الرغم من ايمان الحزب بالتعددية السياسية ذات المرجعية الاسلامية ، فانه لم يحصل سوى في حالات عند انشاء الحزب أن حاور أو تفاوض مع احزاب اخرى من اجل وحدة أو تنسيق من نوع ما. [3]

اما حزب الدعوة فقد راعى في ادبياته ، ضرورة التعامل مع الاحزاب والقوى الاسلامية الاخرى ، [4]وذلك انطلاقا من قوله تعالى : **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.** [5]

وقد اعتمد الحزب فيما يخص آليات الوصول إلى السلطة وشكلها التعددية الحزبية ، ورأي الامة من خلال الانتخابات ، كما يأخذ الحزب بالنظام البرلماني الدستوري وصولا إلى قيام الدولة الاسلامية اذ "أن الخيار الوحيد المعقول هو خيار النظام البرلماني الدستوري ، الذي يشكل حكومة بعد انتخابات حرة عامة ، والحكومة في هذه الحالة لن تحاسب الا من قبل الشعب ، اننا نحترم خيار الشعب حتى لو لم يكن هذا الخيار اسلاميا . [6]"ومن هنا يمكن القول إن حزب الدعوة الاسلامية ايد فكرة التعددية الحزبية.

وكان لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين موقف ايجابي من التعددية الحزبية من خلال تأكيدها على احترام الاحزاب والتنظيمات ، وقد اشارت الحركة في بيان لها إلى "أن حركة الجهاد الاسلامي لا تعادي احدا من المسلمين ولا احدا من التنظيمات. [7]"

---

(1)الموصللي : المصدر السابق ، ص93.

(2)تقي الدين النبهاني : التكتل الحزبي ، دار الامة ، (د . ت ، د . م) ، ص22.

(3)البرغوثي : المصدر السابق ، ص131.

(4)رؤوف : حزب الدعوة ، ص40.

(5)القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية 2.

(6)رؤوف : حزب الدعوة ، ص20.

(7)المادة الحادية عشر من النظام الاساس لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين ؛ الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص175.

وعلى الرغم من قلة الاصدارات الفكرية لحركة الجهاد الاسلامي التي تعالج موضوع التعددية الحزبية الا أن متابعة الخطاب السياسي الاسلامي في فلسطين يوضح قبول الحركة للتعددية الحزبية على الصعيدين النظري والعملي ، لا سيما من خلال قبولها بالانتخابات ، وان لم تشارك في الانتخابات السياسية فانها شاركت في الانتخابات المهنية والعمل الجدي والفعلي مع فصائل المعارضة العلمانية لاسقاط ما يعرف بـ (اتفاق الحكم الذاتي). [1]

اما حزب الله فكان له موقف من التعددية يمكن التعرف عليه من خلال موقفه تجاه بعض الاحزاب السياسية لا سيما اللبنانية ، فقد دخل الحزب في صراع مع حركة امل اللبنانية تبعه صراع مع الحزب القومي السوري الاجتماعي ومن ثم الصراع الذي وقع بينه وبين حزب الكتائب ، [2]الامر الذي يمكننا القول فيه إن الحزب ربما اراد فرض نفسه على هذه الاحزاب ، أو التمسك بخصوصيته ازاءها . وتغير الموقف عام 1992 عندما تسلم حسن نصر الله امانة الحزب فبدأ بتقبل الواقع اللبناني من حيث التعددية وبدأ بالتعامل معها لا سيما في الانتخابات البرلمانية في لبنان. [3]

اما حركة المقاومة الاسلامية (حماس) فقد اتسمت نظرتها إلى التعددية الحزبية بالايجابية من خلال ما تضمنه (ميثاق حماس) حيث اشار إلى "انها تنظر إلى الحركات الاسلامية نظرة احترام وتقدير ، [4]"وهي في نظرتها وتعاملها مع الحركات الوطنية الاخرى تسعى إلى ان "تبادلها الاحترام وتقدر ظروفها والعوامل المحيطة بها ، والمؤثرة فيها ، وتشد على يدها. [5]"

وفي المعنى نفسه جاءت المذكرة التعريفية لحماس فأكدت "أن ساحة العمل الفلسطيني تتسع لكل الآراء والاتجاهات ... وعلى الرغم من التباين في التصور السياسي للقوى والفصائل الفلسطينية ، فاننا نستطيع أن نعمل بشكل مشترك. [6]"

---

(1)المصدر نفسه ، ص176.

(2)خليفة : المصدر السابق ، ص11.

(3)المصدر نفسه ، ص13 .

(4)المادة السابعة والعشرين من ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس ؛ الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص175.

(5)المادة الخامسة والعشرين من ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس.

(6)الزيدي : الحركة الاسلامية ، ص175.

وقد اكد محمد نزال (الناطق باسم حماس في الاردن) بقوله "نحن نؤمن بالتعددية الحزبية ، بمعنى اننا وان كنا لا نحبذ ظاهرة الانقسامات والتشرذم في الساحة الفلسطينية وغيرها من الساحات ، لكننا في النهاية نحترم اجتهادات الآخرين ، ولا نجد حرجا في التعامل مع أي طرف آخر بما يخدم القضية الفلسطينية. [1]"

(1)المصدر نفسه ، ص175.